

Distr.: General  
13 May 2020  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 13 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم  
لليبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بصفتمكم رئيسا لمجلس الأمن، بيانا صادرا عن وزارة الخارجية في 11 أيار/مايو 2020 بشأن البيان الصادر عن فرنسا واليونان وقبرص ومصر والإمارات العربية المتحدة والمتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة بين دولة ليبيا وجمهورية تركيا (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طاهر السني

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 13 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

### بيان وزارة الخارجية لليبيا الصادر في 11 أيار/مايو 2020 بشأن بيان كل من فرنسا واليونان وقبرص ومصر، والإمارات بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين دولة ليبيا وجمهورية تركيا

اطلعت وزارة الخارجية بحكومة الوفاق الوطني لدولة ليبيا باستغراب شديد على البيان المشترك لوزراء خارجية مصر وقبرص واليونان وفرنسا بالاشتراك مع الإمارات الذي أدلى به في إطار مناقشة التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط، وما تضمنه من مغالطات وتجاوزات بحق الدولة الليبية وسيادتها الوطنية وتود توضيح ما يلي:

- إن ما ورد في هذا البيان بشأن مذكرتي التفاهم الموقعتين بين الحكومتين الليبية والتركية هو تدخل سافر وتزييف للحقائق لا يمكن قبوله. وفيما يتعلق بمذكرة تحديد المناطق البحرية، نجد أنفسنا ملزمين بالتذكير بأنها مذكرة وقعت بين حكومتي دولتين متشاطئتين على البحر الأبيض المتوسط وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية ولا تمس بحقوق أي طرف ثالث، وإذا كانت الدول التي تدعي الآن تضررها وتقحم اسم دولة ليبيا وتمس بسيادتها الوطنية صادقة لكانت تواصلت مع الحكومة الليبية التي أعلنت في حينه استعدادها للتفاوض لشرح وجهة نظرها لأي طرف يعتقد أنه قد تضرر علاوة على حقه في اللجوء إلى القضاء الدولي كما فعلت ليبيا ومالطا وتونس في قضايا مشابهة.
- تذكر الوزارة الدول الموقعة على البيان بأنها دول أعضاء في الأمم المتحدة التي تعترف بحكومة الوفاق الوطني حكومة شرعية ووحيدة في ليبيا برئاسة السيد فائز مصطفى السراج وأن المذكرة وقعتها حكومة معترف بها دولياً ووفقاً لسيادتها الوطنية، وأي لمز أو تشكيك بخلاف أنه يمس بالسيادة الوطنية لدولة ليبيا فإنه يمس بالأساس بمصداقية حكومات هذه الدول أمام شعوبها والعالم بتزييف الحقائق خدمة لأهدافها الخاصة في المنطقة.
- لقد قلنا مراراً وتكراراً أن حكومة الوفاق المعترف بها دولياً وعربياً وإفريقياً قد مارست حقوقها المشروعة في الدفاع عن مواطنيها وحماية حقوقهم الاقتصادية.
- تستغرب الوزارة انضمام دولة الإمارات إلى هذا البيان الخاص بشرق البحر الأبيض المتوسط كما أعلن، وهي ليست دولة متوسطة، مما يوحي بأهداف ومآرب أخرى، وربما دفعها ذلك إلى التضامن مع دولة أخرى مثلها معتدية على الشعب الليبي وكلاهما متدخلتان في شؤون ليبيا الداخلية.
- سكت البيان عن أية إشارة للتطورات الخطيرة في الأزمة الليبية المتمثلة في انقلاب حفتر العسكري في شرق البلاد على الاتفاق السياسي الليبي والمؤسسات الشرعية المنبثقة عنه وإعلانه للدكتاتورية وعودة النظام الشمولي إلى جزء من التراب الليبي، كما تجاهل البيان ما قام به حفتر خلال اليومين الماضيين من قصف صاروخي عشوائي مكثف وغير مسبوق أودى بحياة عشرات المواطنين

المدنيين ودمر منشآت ومؤسسات الدولة المدنية في إطار عدوانه على العاصمة طرابلس المستمر منذ أكثر من سنة، بل تهادى القصف ليطال أيضا مقر البعثات الدبلوماسية، كما تجاهلت الدول الموقعة في بيانها قيام ميليشيات حفتر طوال تلك الفترة بجلب المرتزقة الأجانب من مختلف الجنسيات بدعم مباشر من دولة الإمارات وحصوله على شحنات متواصلة من الدعم والسلاح أثبتتها تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة.

- تدعو الوزارة الدول المتوسطة الموقعة على البيان إلى مراجعة سياساتها تجاه القضية الليبية واتخاذ موقف واضح بخصوص إدانة العدوان على العاصمة طرابلس والانتهاكات بحق المدنيين، وأن مصالحها ستكون أفضل لها مع دولة مدنية وليس مع نظام دكتاتوري شمولي يروع شعبه باستخدام الميليشيات والخوارج.